دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية

صلاح الدين البهلول أحمد

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع مجموعة البريكس ودورها في الحوكمة العالمية، وذلك بوصفها تكتل إقتصادي يضم في عضويته كبرى الاقتصادات الصاعدة، ويبحث عن دور ومكانة أكبر في السياسة الدولية و النظام الدولي.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تداعيات تشكل مجموعة البريكس على هيكل وتفاعلات النظام الدولي، وعلى المؤسسات الدولية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي الاستدلالي والمنهج الوصفي.

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور بحثية، تناول المحور الأول التعريف بمجموعة البريكس الصاعدة من حيث النشأة والتطور، بينما تناول المحور الثاني إبراز دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية، في حين تناول المحور الثالث الدور السياسي لمجموعة البريكس تجاه القضايا والأزمات الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن مجمومة البريكس نجحت نسبيا" في إصلاح وتطوير نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية ، لكنها لم تحقق إي نجاحات هامة فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن الدولي لاعتبارات بينية تتعلق بالنفوذ والتوازنات الإقليمية،على الرغم من تقارب وتوافق مواقفها بشأن العديد من القضايا والأزمات الدولية.

Abstract:

The study addressed the subject of the BRICS and its role in global governance, as an economic bloc that includes the largest emerging economies, and seeks a greater role and status in international politics and the international system.

The problem of the study was to know the implications of the BRICS formation on the structure and interactions of the international system, and on the international institutions. The study relied on the use of the deductive and descriptive approach.

The study was divided into three research axes, the first of which dealt with the emergence of the BRICS in terms of origin and development, while the second axis highlighted the role of the BRICS in global economic governance, while the third axis addressed the political role of the BRICS towards international issues and crises.

The study concluded that the BRICS group succeeded relatively in "reforming and developing the global economic governance system", but it did not achieve any significant successes on the issue of reforming the UN Security Council due to inter-regional considerations of influence and regional balances, despite its convergence and consensus on many issues. And international crises.

المقدمة:

شهد هيكل توزيع القوى في النظام الدولي عبر التاريخ تغيرات جذرية عميقة ومتتالية، فقد اتسم القرن التاسع عشر بسيطرة الإمبراطوريات التقليدية (فرنسا، والمملكة المتحدة)، على مقاليد القوة في العالم، لكن القرن العشرين شهد أفول هذه الإمبراطوريات كقوى عظمى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق (نظام الثنائية القطبية والحرب الباردة)، ثم تغيرت طبيعة النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية في العقد الأخير من القرن العشرين بعد تفكك وانهيار الإتحاد السوفيتي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم اقتصاديا وعسكرياً وتكنولوجياً وسياسياً، مما أتاح لها إمكانية بسط نفوذها، وهيمنتها وتفردها بإدارة وقيادة الشأن العالمي، فيما أصبح يطلق عليه لاحقاً بـ "الأمركة" أو " لعولمة" كسمة أساسية للنظام العالمي الجديد.

مع بداية الألفية الثالثة، ازدادت أهمية ودور المجموعات الإقتصادية الكبرى، كمجموعة الدول الصناعية الثمانية، ومجموعة العشرين التي تعمل من خلال أقوى اقتصادات الدول النامية والمتقدمة في منظمة التجارة العالمية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي هزت الإقتصاد والنظام الرأسمالي العالمي العام ٢٠٠٨م، والتي شكلت دافعاً قوياً لظهور تجمع دولي اقتصادي جديد يحمل اسم "مجموعة دول البريكس" سنة ٢٠٠٩، تضم في عضويتها كبرى الاقتصادات الصاعدة، (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا)، وهي الدول التي حققت معدلات نمو عالية، عززت من قوتها الإقتصادية، ودفعتها للبحث عن دور أكبر في السياسة العالمية.

وقد ارتأت تلك الدول أن التعاون فيما بينها سيعطيها قوة تفاوضية أكبر في مواجهة الهيمنة الغربية على الإقتصاد والسياسة العالمية، وهو ما دفعها لتشكيل مجموعة البريكس.

أولاً: إشكالية البحث:

كشفت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بوضوح عن حدوث تحول في موازين القوى العالمية من مجموعة السبع الصناعية الكبرى، إلى مجموعة جديدة من القوى الصاعدة، بعيداً عن قلب العالم الغربي الرأسمالي، إلى مجموعة دول البريكس، التي عبرت عن رفضها للهيمنة الغربية على الإقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية، وأعلنت عن رغبتها في بناء نظام عالمي جديد، أكثر تنوعاً وتعددية، وأكثر عدالة وديمقراطية، لتثير جدلاً ونقاشات متعددة ومتباينة حول حقيقة أهدافها وطموحاتها، وطبيعة أدوارها وتأثيراتها في العلاقات الدولية، والنظام الدولي، وبالتالي فقط تم طرح الإشكالية التالية:

هل تقوم البريكس بدور فعال ومؤثر في الحوكمة العالمية؟

ويتفرع عن الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١- ما هي الأوضاع والمتغيرات الدولية التي نشأت في إطارها مجموعة البريكس، وما هي أهدافها ومقوماتها؟
٢- ما هي مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي؟
٣- هل نجحت جهود البريكس في إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية؟
٤- كيف يقيم الخبراء والمراقبون التقارب والتوافق، أو التناقض والتباعد في مواقف دول البريكس تجاه القضايا والأزمات الدولية؟

ثانياً: فروض البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن مجموعة البريكس تقوم بدور إيجابي وفعال في إطار الحوكمة العالمية من خلال جهودها الرامية إلى إصلاح المؤسسات الدولية .

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إطار الإهتمام الأكاديمي بدراسة التحولات السياسية الإستراتيجية على الساحة السياسية العالمية والنظام الدولي، وذلك من خلال

تركيزها على دراسة مجموعة دول البريكس الصاعدة ومعرفة أبعاد وانعكاسات هذا الصعود على النظام الدولي والحوكمة العالمية في ظل ما يوصف من قبل بعض المحللين والمراقبين بمرحلة السيولة الدولية، أو المرحلة الإنتقالية نحو عالم متعدد الأقطاب سياسياً كنتيجة لتعدده اقتصادياً .

٢- الأهمية العملية:

تتأثر الدول النامية بصورة مباشرة وغير مباشرة بالسياسة الدولية، وما يحدث في النظام الدولي، ولذا فإن إدراك طبيعة ومستقبل النظام الدولي، ودور القوى الفاعلة فيه في المجالات كافة، يتيح لمخططي السياسات الوطنية التعرف على التحديات التي تواجه بلدانهم، والفرص الإستراتيجية المتاحة أمامهم.

رابعاً: حدود الدراسة:

١- الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للدراسة من الفترة الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٨)، أي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية التي مثلت دافعاً قوياً لبروز وتشكل هذه المجموعة كقوة اقتصادية على الساحة العالمية، وصولاً إلى مرحلة إعداد هذه الدراسة.

٢- الحدود الموضوعية: وتقتصر على دراسة أثر مجموعة البريكس الصاعدة في طبيعة وهيكل النظام الدولي عموماً، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص.

خامساً: هيكلية البحث:

في ضوء ماتقدم تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور بحثية، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: السياق التاريخي لنشأة البريكس وتطورها

المحور الثاني: دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية

المحور الثالث: الدور السياسي لمجموعة البريكس في الشؤون الدولية

المحور الأول: السياق التاريخي لنشأة البريكس وتطورها:

أولاً: نشأة البريكس:

البريكس اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الانجليزية "BRICs"، وهى كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء الدول الخمس المؤسسة للتجمع ذات الإقتصادات الصاعدة، وبترتيب الحروف: البرازيل (Brazil)، روسيا (Russia)، الهند (India)، الصين (China)، وجنوب أفريقيا (South Africa).

صاغ اصطلاح "BRIC"، الباحث الإقتصادى بمؤسسة (غولدمان ساكس) للأبحاث الاقتصادية: جيم أونيل (Jim ONeii) عام ٢٠٠١[١]، وذلك لجذب الإنتباه نحو الفرص المربحة للإستثمار في الأسواق الصاعدة[٢]، وقدم تعريفاً لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الإقتصاد العالمي تحت عنوان (بناء إقتصاد عالمي أفضل للبريك)، إستخدم أونيل إصطلاح (BRIC) كرمز لانتقال الثقل الإقتصادى العالمي من الغرب بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية (G7) آنذاك، باتجاه دول العالم النامي بزعامة روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للإقتصادات الآسيوية، والأمريكية اللاتينية[٣].

بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة الـ (بريك) عندما اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع الأولى (البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين)، في مدينة نيورك في سبتمبر ٢٠٠٦، على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدها بدأت سلسلة من الإجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، كان أهمها اجتماع واسع النطاق في مدينة "يكاترينبرغ" في روسيا الإتحادية في ١٦ مايو ٢٠٠٨، وتوجت هذه الجهود الدبلوماسية بعقد أول لقاء غير رسمي على مستوى رؤساء الدول في يوليو ٢٠٠٨، في جزيرة هوكايدو اليابانية على هامش قمة مجموعة (الثمانية الكبار)، وشهدت هذه القمة أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية[٤]، وأصبحت البريك واقعاً جيوسياسياً عندما إجتمع قادة دول البرازيل وروسيا والهند والصين في (إيكاترينبورغ الروسية) في ١٦ يونيو ٢٠٠٩، لعقد أول اجتماع قمة رسمي، وفي ديسمبر ٢٠١٠، وبمبادرة من الحكومة الصينية، دعيت جنوب أفريقيا

للإنضمام إلى النادي الجديد، وباتت البريكس مادة للتحليل الاقتصادي وواقعاً سياسياً.[٥]

أخذت مجموعة البريكس طابعاً مؤسسياً بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية، وتوسيع العضوية، وتعميق التعاون، وتطورت من مفهوم اقتصادي إلى آلية متعددة الاطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها، وأظهر تقرير غولدمان ساكس في ٢٠٠٩، أنه منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧، أصبح ٤٥% من النمو العالمي يأتي من البريكس، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الإقتصادي في الدول الصاعدة وصل ٧% في عام ٢٠١٢ بالرغم من تأثيرات الأزمة المالية[٦].

البريكس تمثل في الحقيقة جزء من ظاهرة عالمية أوسع، وهي صعود (المجموعات الدولية) التي أضحت إحدى الظواهر الأساسية المميزة لنظام ما بعد الحرب الباردة، حيث يضاف إلى البريكس (مجموعة العشرين G20) التي بدأت عملها على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٩، ثم تحولت إلى مستوى القمة بدء من نوفمبر ٢٠٠٨[٧]، وتجمع الإيسا الذي يضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، هذه الظاهرة تمثل إلى حد كبير انقطاعاً مع نمط المؤسسية الإقتصادية الدولية التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، والتي شكلت أطراً أساسية لإدارة التفاعلات والسياسات العالمية خلال فترة الحرب الباردة، بدءاً من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ثم منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن مجموعة السبع الصناعية، وعلى الرغم من استمرار المؤسسات التقليدية التي ارتبطت بنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية جنباً إلى جنب مع المجموعات الدولية الجديدة، لكن الأخيرة اتسمت بعدد من السمات التي ميزتها هيكلياً عن الموجة الأولى من المؤسسية الاقتصادية الدولية سواء من حيث طبيعة وتركيبة هذه المجموعات، أو اجندات عملها، أو أبنيتها المؤسسية، أو توجهاتها العالمية.

تختلف مجموعة دول البريكس بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، إذ لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق

جغرافي أو إقليمي، بل تأتى من أربع قارات مختلفة، تمثل أربع حضارات متنوعة، حيث قمة الحضارة الشرقية الهندوسية في الهند، والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيراً حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الأفريقية في جنوب أفريقيا، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الإقتصادي ومستوياتها الانتاجية(٨).

مجموعه البريكس بدأت ببناء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف، والتي تعد أحد الاستراتيجيات التي تستخدمها المجموعة لاكتساب المزيد من النفوذ العالمي، صادق قادة دول مجموعة البريكس على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد للمجموعة، واتفاقية لإنشاء صندوق إحتياطيات نقدية للدول الأعضاء خلال قمتها السادسة التي انعقدت في مدينة "فورتاليزاً البرازيلية في شهر يوليو/٢٠١٤م، كمؤسستين ماليتين تابعتين للمجموعة، ولديهما القدرة على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الامد وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس(٩).

ثانياً: دوافع وأهداف نشأة مجموعة البريكس:

يستند تحقيق أي تكتل اقتصادي إلى مجموعة من الدوافع التي تدفع بالدول إلى الإلتحاق بالترتيبات التكاملية، وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف، مع العلم بأن هذه الدوافع لا تقتصر على تحقيق المكاسب إقتصادية الناجمة عن الإنضمام إليها ، بل تشمل أيضاً الجوانب غير الإقتصادية المرتبطة بالجوانب السياسية، على اعتبار أن الظروف السياسية تعد عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية.

ويقصد بدوافع التكتل الإقتصادي مبرراته وضروراته أيضاً، وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وتتعدد دوافع التكتل الإقتصادي إلى جانب الدوافع الاقتصادية إلى الدوافع الأمنية السياسية والدوافع التاريخية – الإجتماعية، وتكتسب هذه الدوافع أهمية متزايدة في العصر الحالي في ظل العولمة نظراً لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشرى وللدرجة العالية في التسييس الذى وصلت الية العلاقات الدولية من جهة، والدور

المتزايد للخدمات الاجتماعية والمعرفة والثقافة في الإقتصاد المعاصر من جهة اخرى، وعلية فإن التكتل الإقتصادي وأن نشأ اقتصادياً فإن دوافعه وآفاقه ليست اقتصادية فقط، وانما شاملة وهادفة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى التي تخضع إلى التطور المستمر والتنمية المستدامة، وبالتالي فإن تجمع البريكس يندرج إسوة بغيره من نماذج التجمعات والتكتلات لعدة عوامل اقتصادية وسياسة، إذ يؤكد رؤساء الدول في هذه المجموعة على العمل والتنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، وتعكس وثيقة البريكس أهداف التنمية العالمية (تشكيل نظام متعدد يتميز باستخدامه آليات غير مؤسسية للحكم العالمي وللدبلوماسية المستندة على شبكة الاتصالات، وتزايد الإعتماد على الاقتصاد المتبادل للدول، وعلية ينظر إلى تكتل البريكس على أنه نموذجا جديداً للعلاقات الدولية)[١٠]، وتسعى الدول الخمس المنضوية في عضوية تكتل البريكس لتحقيق اهداف كثيرة ناتجة عن الدوافع التي تم بموجبها إنشاء هذا التكتل منها:

١- تستهدف مجموعه "بريكس" خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية[١١].

٢- وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي، وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها، وتأمين التفاعل من أجل النمو الابتكاري[١٢].

٣- إن دول البريكس تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على أفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية التي لا يوجد لها بدائل مناسبة حالياً،[١٣] فالهدف الرئيسي هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية، وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس، وتطوير

التعاون في مجال الأسواق المالية، من أجل تحسين الإستقرار المالي، والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية[١٤].

٤- محاولة تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته، وتنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات الاقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات الغربية، وإيجاد طريقة فاعلة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث أى خلل اقتصادي لأي من دول المجموعة، إلى جانب تعزيز شبكة الامان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد من أجل أن يتمكنوا من التعامل مع المخاطر والتحديات المختلفة والحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي بقوة وبطريقة مستدامة ومتوازنة[١٥].

٥- أهم أهداف دول البريكس هي الحصول على دور في إدارة الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين، والصناديق المالية الدولية الكبرى ، كما تحرص على الدفع باتجاه إصلاح البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي.

٦- السعي لإنشاء مؤسسات مالية ونقدية بهدف استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، ولتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات، وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها، وهو ما من شأنه ليس فقط تعزيز مكانة دول البريكس على الساحة العالمية، بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية أيضاً، فدول البريكس – وخاصة الصين – صاحبة مصلحة أصيلة في تطوير البنية التحتية في كثير من الدول النامية التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة، ولعل ذلك كان سبباً في توجيه أغلب استثمارات ومساعدات دول البريكس في الدول النامية للبنية التحتية.

٧- تقوية تنسيق مجموعة البريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية، والقيام بدور نشط في تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية.

إن كان الدافع الأساسي لتشكيل (بريكس) كتكتل اقتصادي أولاً، هو الدفاع عن مصالح الدول المكونة له، في إطار احتواء أثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، إلا أنه ومنذ مؤتمره الأول المنعقد في موسكو عام ٢٠٠٩، تبين أنه يسعى نحو بلورة "رؤية استراتيجية" لمشاكل النهوض الاقتصادي والنظام المالي العالمي، وطرح معايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة والتغير المناخي ومكافحة الإرهاب والأمن الغذائي، فضلا عن سعيه لإصلاح الأمم المتحدة[١٦].

المحور الثاني : دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية

تستأثر مجموعة البريكس بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمي، وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وحوالي ٣٠% من مساحة اليابسة، و٤٤% من عدد سكان العالم، وأكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي من الطاقة[١٧].

تعتبر الحوكمة الاقتصادية العالمية من بين أهم قضايا الحوكمة العالمية، وحظيت باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين نظراً لأهمية الجوانب أو المسائل الاقتصادية على المستوى العالمي، ويمكن تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية بأنها "مجموعة من القواعد والمعايير والمؤسسات التي يتم إنشاؤها لإدارة الاقتصاد العالمي المتعدد الأطراف (الفاعلين) بهدف تحقيق المصالح الجماعية في التنمية والاستقرار المالي والاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي معولم"[١٨].

وفي هذا الصدد، تسعى مجموعة البريكس إلى إضفاء نوع من اللامركزية على عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال الآتي:-

أولاً: المشاركة في الجهود الدولية للتصدي للأزمة المالية الإقتصادية العالمية:

إرتبطت الأزمة المالية بداية بجانب محدود من أسواق الدين، وبالقروض التي تعرف بالقروض العقارية العالية المخاطر في السوق العقاري الأمريكي، ثم تفاقم هبوط الأسعار في أسواق العقارات وانهيار أسعار الأسهم في عدد كبير من الأسواق

الماليـة، وذلـك بعـد إفـلاس بنـك الإسـتثمار الأمريكـي ليمـان بـراذرز Lehman Brothers فـي سـبتمبر ٢٠٠٨[١٩]، وأثـر ذلـك علـى تراجـع الاسـتهلاك والإسـتثمار وزيادة المدخرات الإحتياطية، هذا الضعف في الطلب الكلي أدى إلى انكماش حاد في الانتاج والتجارة العالمية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، وبداية العام ٢٠٠٩ ، واستقر تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي على نسبة ٣%، وانخفاض في حجم الصادرات إلى أكثر من ١٠%[٢٠].

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة بشكل كبير، وتراجعت معدلات نموها الاقتصادي بشكل حاد ، وفي المقابل حافظت دول البريكس على استقرار نموها الإقتصادي، وتأثرت بدرجة أقل بالأزمة المالية نتيجة لتراكم احتياطات النقد الأجنبي لديها، ولاتباعها خيارات متنوعة من السياسات الاقتصادية المحلية[٢١]، ومع تزايد حدة الأزمة وتفاقمها إلى أزمة اقتصادية عالمية تهدد بركود (انكماش) اقتصادي عالمي كبير، وعدم قدرة مجموعة السبع الصناعية (G7) والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية القائمة، وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين على مواجهة ومعالجة مثل تلك الأزمات بمفردها، لجأت هذه الأخيرة إلى الاقتصادات الناشئة لمطالبتها بالعمل المشترك لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، ومن هنا بدأ دور مجموعة البريكس في التأثير على سياسات هذه المؤسسات، وأصبحت دول البريكس فاعلاً مهماً من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

اعتمدت دول البريكس شأنها في ذلك شأن معظم الدول الصناعية على خطط التحفيز الإقتصادي، ودعمت كل من البرازيل وروسيا والصين صناعات السيارات لديها، واتخذت البنوك المركزية تدابير مهمة لدعم المؤسسات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكانت حزمة التحفيز الاقتصادي للصين هي الأكبر، وذلك مع قيامها بإجراءات ضريبية ومالية بلغت قيمتها في العام ٢٠٠٩ نحو ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي[٢٢].

لقد قامت الاقتصادات الصاعدة خلال الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨، بضخ المزيد من الأموال لتنشيط الطلب العالمي والداخلي خاصة داخل الصين لضمان حد أدنى من

نمو الاقتصاد العالمي، واتخذت دول مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي خطوات محددة لمنع النظام الاقتصادي العالمي من الإنهيار، ولمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وشملت هذه الخطوات توفير المزيد من الموارد والقروض والمساعدات المالية المقدمة للدول الفقيرة والنامية عن طريق صندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والتي قدرت بنحو ٧٥٠ بليون دولار كمساعدات مباشرة ، و٣٥٠ بليون دولار لصندوق النقد الدولي لاستخدامها ضمن حقوق السحب الخاصة، و٣٠٠ بيلون دولار تقدم كقروض للدول ذات الدخل المنخفض عن طريق بنوك التنمية متعددة الاطراف على مدار ثلاث سنوات بواقع ١٠٠ بليون سنوباً، بالإضافة إلى تخفيف الإجراءات الخاصة بالحصول على قروض صندوق النقد الدولي(٢٣).

يمكن القول أن دول البريكس قامت بدور إيجابي للحد من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال قيادتها للنمو الإقتصادي العالمي، ومساهمتها إلى درجة كبيرة في إنقاذه من الركود، وهذا ما أكده الرئيس الصيني عندما قال" إن القوة النشطة الدافعة للنمو من الأسواق الصاعدة قد لعبت لا سيما من البريكس، دوراً هاماً للغاية في جذب الاقتصاد العالمي للخروج مما كان سيصبح ركوداً عميقاً)(٢٤).

ثانياً: جهود البريكس لإصلاح المؤسسات المالية الدولية:

المؤسسات المالية الدولية هي من حيث المبدأ منظمات دولية جامعة ومتعددة الأطراف، عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وفي البنك الدولي هو ١٨٩ دولة عضو، لكنَّ وزن الولايات المتحدة فيها لا يزال مفرطاً بسبب نظام تأشير الأصوات على الإسهام المالي للأعضاء، فحين وضعت الولايات المتحدة شروط تأسيس الصندوق عام ١٩٤٤، فرض لائحة تشترط حصول أي تصويت على إجماع ٨٥% من إجمالي الأصوات حتى ينفذ القرار، وهكذا فإن هذا النظام يؤمن للولايات المتحدة وحدها نسبة ١٦% من حقوق الاقتراع في مجلس إدارة البنك الدولي، الأمر الذي يعطيها حقق النقض فيه،(٢٥) لذا فقد طالبت دول البريكس وغيرها من القوى الصاعدة خلال قمة مجموعة العشرين التي عقدت في بيتسبرغ ٢٠٠٩، لبحث تداعيات الأزمة

الاقتصادية العالمية بضرورة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي من خلال كسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية خاصة للاقتصاديات النامية في آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وكسر احتكار صندوق النقد الدولي للتصرف في احتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية، والإصلاح الجذري لنظام الحصص فيه، وزيادة تمثيل الدول الصاعدة و النامية في الصندوق.

عملت دول البريكس على تمرير مطالبها بإصلاح المؤسسات المالية الدولية من خلال تركيزها على استراتيجيتين أساسيتين: الإستراتيجية الأولى تتمثل في تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتجاوز الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، مقابل إصلاح الحصص التصويتية من أجل تقليل التفاوت الكبير بين من يملك القوة التصويتية الأكبر، والتمثيل غير المرضي للدول الصاعدة والنامية، والإستراتيجية الثانية تجسدت في إنشاء هياكل مالية تمولها دول المجموعة تتصف بمواصفات المؤسسات المالية الدولية القائمة لاستخدامها كأداة ضغط تجبر الدول المتقدمة على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام التصويت في المؤسسات المالية الدولية.

في العام ٢٠١٠ فازت الصين والبرازيل ودول أخرى سريعة النمو بحق مناقشة إصلاح صندوق النقد الدولي بنسبة أصوات بلغت ٧٧% من الدول الأعضاء في الصندوق، كانت نتيجة هذا التصويت أن الصين ستصبح ثالث أكبر دولة في الصندوق، وسوف تصبح البرازيل، الصين، الهند، روسيا، ضمن أكبر عشر دول مشاركة في الصندوق، حيث اعترضت دول البريكس وغيرها من الدول الناشئة أن تحصل دولة كفرنسا مثلاً ذات الناتج القومي المحلي الذي لا يتخطى ٣ ترليون دولار على قوة تصويتية أكبر من تلك التي تتمتع بها الصين، والتي وصل إجمالي الناتج المحلي بها ثلاثة أضعاف هذا الرقم في العام ٢٠١٤، ليبلغ حوالي ١٤ ترليون دولار[٢٦].

ظلت الولايات المتحدة تتمسك بالقوانين القديمة التي تحتفظ فيها بحق الفيتو بكل ما أوتيت من قوة، ورفض الكونجرس الأمريكي تمرير إصلاحات صندوق النقد الدولي، وأدى هذا التعنت الأمريكي إلى دفع الصين وغيرها من دول البريكس إلى الإسراع

في إنشاء مؤسسات تمويل جديدة متعددة الاطراف، وصادق قادة دول مجموعة البريكس خلال قمتها السادسة في مدينة فورتاليزا البرازيلية في العام ٢٠١٤ على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد NDB، والذي دخل حيز النفاذ في يوليو ٢٠١٥، واتفاقية إنشاء صندوق احتياطيات نقدية، كمؤسستين ماليتين تابعتين لمجموعة البريكس لديهما القدرة على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس، وقال رؤساء الدول الخمس بوضوح في تلك القمة " سنظل نشعر بالاستياء والإحباط من عدم تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي التي جرى التصويت عليها في العام ٢٠١٠، وهو ما يؤثر سلباً على شرعية ومصداقية وفعالية هذا الصندوق"[٢٧].

اتخذ بنك البريكس للتنمية من مدينة شنغهاي الصينية مقراً له، وهي مركز مالي عالمي سريع التطور، افتتح رسيماً في يوليو ٢٠١٥ باحتياطي سيولة ١٠٠ مليار دولار كي يمثل خط حماية في حال شنت واشنطن عبر مركزها المالي في "وال ستريت" أي حروب مالية كتلك التي شنتها عام ١٩٩٧ لتدمير اقتصادات النمور الآسيوية التي كانت تقودها كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا.

كل دولة مشاركة في تأسيس البنك كانت تمتلك أسهماً متساوية وحقوق تصويت متساوية، وليس لأي من الدول حق استخدام الفيتو، أول رئيس للبنك كان من الهند، أول رئيس مجلس إدارة كان من البرازيل، أول رئيس مجلس محافظين كان من روسيا، والمقر في شنغهاي.

وأوضحت وثيقة تأسيس البنك أن عضويته ستكون متاحة لكل الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه يشترط أن نسبة حصة الدول الخمس الأعضاء في البريكس لا يمكن أن تنخفض عن ٥٥% بأي حال من الأحوال، ولا يمكن لدولة غير مؤسسة أن تزيد حصتها عن ٧%[٢٨]، وهذا يعني باختصار حسب رأي الباحث أنه ستتم إدارة البنك من قبل الحكومات التي تشترك في عدم رضاها عن المؤسسات التي تتحكم بها الولايات المتحدة.

كما تم تأسيس صندوق الاحتياطات النقدية برأسمال مال ١٠٠ مليار دولار أيضاً، خصصت لمساعدة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ[٢٩]، ويؤمل أن يكون صندوق الاحتياطات النقدية وسيلة تأمين لمواجهة التحديات المالية وتقلبات الأسواق "شبكة أمان عالمية"، وتم التوافق بين الدول الخمس على أن تبدأ الصين ضخ ٤١ مليار دولار في الصندوق لكونها صاحبة الاقتصاد الأكبر في دول المجموعة، في حين تضخ كل من روسيا والبرازيل والهند حصصاً متساوية تبلغ الواحدة منها ١٨ مليار دولار، إلى جانب ٥ مليارات دولار من دولة جنوب أفريقيا بصفتها المساهم صاحب الاقتصاد الأصغر في المجموعة[٣٠].

بالإضافة إلى كل ما سبق، وفي يناير ٢٠١٥ أعلنت روسيا والصين التعاون في تأسيس وكالات دولية مستقلة للتصنيف الائتماني، وذلك في تحدي صريح لاحتكار وول ستريت لمؤسسات تصنيف مثل موديز، ستاندر أند بوور، وفيتش، وهي وكالات احتلت ساحة التقييمات الائتمانية الدولية، وتحتكر ٩٥% من التصنيف الائتماني حول العالم.

اشتهرت هذه المؤسسات الأمريكية بقيامها بعمل تقييمات بناء" على توجهات سياسية، فعلى سبيل المثال أعلنت هذه الوكالات أن السندات الروسية أصبحت لا قيمة لها في أبريل ٢٠١٥، وأنها تحت مستوى الاستثمار، كان هذا التقييم منحازاً سياسياً، حيث أن سندات الدولة الروسية لم تكن في خطر التعثر، وكانت روسيا أبعد ما تكون على خطر الإفلاس، وكان الدين الداخلي متوقفاً عند نسبة ١٨% من إجمالي الدخل القومي، مقارنة ب ١٠٥% في الولايات المتحدة، و٩٤% للدول الأوروبية[٣١].

يمكن القول أن مجموعة البريكس لعبت دوراً فعال وإيجابي ساهم في التخفيف من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي من جهة ، ومن جهة أخرى دفعت بقوة في اتجاه إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المحور الثالث: الدور السياسي لمجموعة البريكس في الشؤون الدولية:

ثمة تحولات جيوسياسية واستراتيجية طرأت على الساحة الدولية مع مطلع الألفية الثالثة من شأنها التأثير في الواقع السياسي والأمني الدولي، وتخلق نوع من التوازن

بين القوى الكبرى، تمثلت في بزوغ قوى دولية جديدة تعبر عن رفضها للهيمنة الغربية، وأخذت تنسق فيما بينها لكسر احتكار تلك الهيمنة، وتقدم دول مجموعة البريكس المثال الأبرز والأكثر نشاطاً وفعالية في هذا الخصوص.

وعلى الرغم من تربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي، واستفرادها بالقوة العالمية، تدل مجمل المؤشرات العسكرية والإقتصادية على حدوث تبدلات جوهرية في موازين القوى الدولية، فرغم التفوق العسكري والإقتصادي الملحوظ للولايات المتحدة، مقارنة بالقوى الكبرى الصاعدة، و التي في مقدمتها دول البريكس، إلا أن هذا التفوق آخذ في الانحسار التدريجي، في مقابل صعود تدريجي بطيء للقوى الأخرى.

جاء تشكل مجموعة "بريكس" في خضم تحولات جيوسياسية واقتصادية وأمنية عصفت ولازالت تعصف بالعالم بعد الانهيار المفاجئ للإتحاد السوفيتي، ورغم طغيان الاهتمامات الإقتصادية على انشغالات دول البريكس، إلا أن لها تطلعات سياسية أيضاً لا تقل أهمية عن نظيرتها الإقتصادية، فهي تشترك في كونها غير راضية عن الوضع الدولي السائد خاصة في قمة النظام الدولي والسعي الأمريكي لإبقاء العالم ساحة للهيمنة الأحادية الأمريكية، ويرجع ذلك لخلفية دول المجموعة التي تناهض الهيمنة الأمريكية قبل حتى أن تتكتل في هيكل تنظيمي موحد.

وتعتمد البريكس وغيرها من القوى الصاعدة على استراتيجية متدرجة في سعيها لأخذ مكانة متميزة ضمن سلم توزيع القوى العالمي، والتفوق أو على الأقل الموازنة النسبية للهيمنة الأمريكية، وقوام هذه الاستراتيجية هو تركيز تلك القوى بداية على تحضير نفسها اقتصادياً وسياسياً وحتى نفسياً لمواجهة أعباء وتحديات عملية الصعود، والبدء في مد نفوذها تدريجياً من مجالها الإقليمي أو الجغرافي القريب منها، ثم التوسع شيئاً فشيئاً نحو مدى أوسع من النفوذ.

إن انتقال وتوزيع القوة في النظام الدولي الذي يتشكل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة، وسعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص

به، بل إن هناك اتجاهاً عاماً بين القوى الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها، وهكذا فإن دولاً كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير(٣٢).

- اتخذت مجموعة البريكس موقفاً موحداً ضد السياسات الغربية بشأن إيران، وصرحت المجموعة بأنها تؤيد حق إيران في امتلاك الاستخدامات الآمنة للطاقة النووية بالإتساق مع الالتزامات الدولية، ودعم قرارات هذه القضايا المتعلقة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، والحوار بين الأطراف المعنية، بما في ذلك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، ووفق أحكام وقرارات مجلس الأمن.
- رفضت مجموعة البريكس الدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري، واعتبرته غير مقبول، وتدعو إلى ضرورة وقفه عبر الحلول السلمية، واستخدمت الصين وروسيا حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات حول سوريا(٣٣).
- رفضت البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا واعتبرتها غير شرعية، وتمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وتعيق تعافي الاقتصاد العالمي، وطالبت في البيان الختامي لقمة البريكس في البرازيل بالحل السلمي للأزمة الأوكرانية، وذكرت بأن (تصعيد اللغة العدائية والعقوبات والجزاءات المضادة، والقوة لا تسهم في التوصل إلى حل سلمي مستدام وفقاً للقانون الدولي)، علاوة على ذلك امتنعت الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى جانب أربع وخمسين دولة أخرى عن التصويت عن قرار الجمعية العامة الذي يدين استفتاء القرم.
- اتخذت دول البريكس موقف معارض بشأن بناء المستوطنات الاسرائيلية، ووجهت الانتقادات لسياسة اسرائيل الاستيطانية، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، ووافقت على المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، لكن مع رفض النهج المنحاز ل (إسرائيل) والذي تتبناه الدول الغربية.

- رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة واعتباره نوعاً من الإرهاب، ولذا تبنت دول مجموعة البريكس عملية انشاء وصلات جديدة للإنترنت تتفادى المرور بأراضي الولايات المتحدة، وذلك لمكافحة التجسس الأمريكي على حكومات ومواطني تلك الدول، فالبرازيل التي وقعت بدورها ضحية التجسس الأمريكي، أطلقت مشروعاً جديداً لمد كابلات ألياف بصرية تمر عبرها الاتصالات السلكية والرقمية وستصل هذه الشبكة دول أمريكا الجنوبية مباشرة بالقارة الأوروبية لتفادي استخدام الشبكة القديمة التي تمر عبر الولايات المتحدة حسب المشروع الذي تبنته مجموعة دول البريكس، على أن تصل مدينة فلاديفوستوك الروسية بالأراضي البرازيلية وذلك عبر شانتو الصينية وتشيناي الهندية وكيب تاون بجنوب أفريقيا.

خلاصة البحث :

خلص البحث إلى عدد من النتائج الهامة أهمها ما يلي:

١- لا يجمع دول البريكس الكثير من الخصائص المشتركة، فهناك تباينات واضحة بين دول التجمع سواء في حجم القوة الإقتصادية، أو مصادر القوة، وطبيعة النظام السياسي في كل دولة، وتعتبر الصين الدولة المحورية في هذا التجمع، نظراً لكبر حجمها، وقوة تأثيرها، ووزنها الإقتصادي في العالم، وأهميتها بالنسبة للتجارة العالمية.

٢- إن مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي اعتمدت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي المتنامي، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨، وما تبع ذلك من تنامي لدور تلك الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية التالية لبروز تلك الأزمة، خصوصاً إسهامها في اتخاذ القرارات العالمية مع مجموعة الدول السبع الصناعية، ومجموعة العشرين لمواجهة الأزمة المالية والسيطرة على آثارها، وما تلى ذلك من تراجع في أداء اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والتنامي المهم لمكانة وتأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي.

٣- من غير المتوقع أن تمثل مؤسسات البريكس المالية "بنك التنمية وصندوق الاحتياطي" بديلين لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في الأفق المنظور، ولكنهما خطوة على طريق طويل من أجل إعادة هيكلة النظام المالي والنقدي الدولي، وإعادة هيكلة النظام العالمي ككل بما يصب في صالح الأهداف التنموية لدول البريكس.

٤- اتخذت مجموعة البريكس مواقف مناهضة لتوجهات القوة المهيمنة في النظام الدولي وبخاصة موقفها من البرنامج النووي الإيراني والصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والازمة الاوكرانية والازمة السورية.

٥- تتمسك البريكس بمبدأ السيادة الوطنية والقانون الدولي، وترفض حل المشكلات والأزمات الدولية بالطرق غير السلمية،، وقدمت دول البريكس انتقادات هامة بهدف تحسين شكل ومضمون عمليات التدخل الدولي لدواعي إنسانية في المستقبل.

٦- أهم التحديات أمام البريكس هي تلك المتعلقة بالمقاومة التي سوف تبديها القوى الدولية ذات الصلة ببقاء النظام الاقتصادي العالمي القائم دون تغيير يذكر في أسسه الجوهرية وفي هيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي.

المراجع:

(١) ماهر بن ابراهيم القصير، **تكتل دول البريكس: نشأته- اقصادياته- أهدافه**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٤)، ص ١٢.
(٢) جوزيف إس ناي، **مستقبل القوة**، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، (القاهرة،: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥)، ص١٩٧.
(٣) جورج حداد، **مجموعة البريكس ودورها في العالم المعاصر**، متاح على الرابط التالي:
https://strategyinfo.wordpress.com/2013/05/18
(٤) وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتن**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦)، ص٢٤١.
(٥) محمد فايز فرحات،(الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٥، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١١)، ص١٨.
(٦) أحمد علو، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟، **مجلة الجيش**: العدد٣٣٢ ، مارس ٢٠١٤، ص ١٣.
(٧) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠.
(٨) عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٥)، ص٥٣.
(٩) أحمد دياب، **البريكس تكتل القوى الصاعدة**، ملف الاهرام الاستراتيجي، ٢٠١١، ص ٩.
(١٠) باسكال ريغو، البريكس(القوى الاقتصادية في القرن العشرين)، **مرجع سبق** ذكره، ص٣٧.
(١١) مازن أبو الخير، تحولات القوة في عالم بلا إقطاب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٨٥)،(القاهرة:، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠١١)، ص٦١.
(١٢) أحمد علو، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح الاقتصاد العالمي، **مرجع سبق** ذكره، ص ١١.
(١٣) ناصف حتي، **دور القوى الصاعدة في النظام الدولي**، في كتاب: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ٢٠١١)،٦٧.
(١٤) فيليب س. غوليب، **جبروت الولايات المتحدة وزعامتها في عالم متغير(أوضاع العالم ٢٠١٤)**، ترجمة: نصير مروة،(بيروت: مؤسسة الفكر العربي،٢٠١٤)، ص٣٢.
(١٥) فيليب س. غوليب، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣.

(١٦) ماهر بن ابراهيم القصير، **تكتل دول البريكس**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.
(١٧) عبد القادر غالب، مجموعة البريكس ومكانتها في البنية الدولية، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد: ٢٦، أبريل ٢٠١٥، ص ٢٩.
(١٨) محمد حمد القطاطشة، النظام الإقتصادي السياسي الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٣.
(١٩) دايف كانساس، **نهاية وول ستريت: معلومات عن أضخم أزمة مالية في التاريخ**، ترجمة: جوان صفير فغالي (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠١٠)، ص ٤٢.
(٢٠) امانو باسكاران، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصادات الناشئة، في: التطورات الاستراتيجية العالمية" رؤية استشرافية"**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٢٥٥.
(٢١) امانو باسكاران، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥٦.
(٢٢) فاتح عمارة، **دور التكتلات الإقتصادية في الحوكمة الإقتصادية العالمية: مجموعة البريكس أنموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة (باتنة- الجزائر: جامعة الحاج الخضر- كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤-٢٠١٥)، ص ٦٧.
(٢٣) ليلى عاشور حاجم، وسالي موفق عبدالحميد، **تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجاً**، ص ٢٣.
(٢٤) هوانغ هوا قوانغ، و لوان جيان تشانغ، **الحلم الصيني والعالم**، ترجمة: أحمد السعيد (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٥)، ص ١٨٧.
(٢٥) سلطان بن ناصر السويدي، المؤسسات المالية الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية "رؤية استشرافية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٦.
(٢٦) وليام إنجدال، القرن الأوراسي: **الحزام والطريق.. التحول العظيم**، ترجمة: ولاء كمال،(القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٠٣.
(٢٧) كاظم الموسوي، **قمة دول البريكس السادسة**، جريدة الوطن، ٥ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

http:/alwatan.com/details/26769

(٢٨) ويليام إنجدال، القرن الأوراسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٩.
(٢٩) أحمد دياب، البريكس: تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٤.
(٣٠) أحمد علو، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥.
(٣١) ويليام إنجدال، القرن الأوراسي، **مرجع سبق ذكره**، ص١١١.

(٣٢) ناصيف يوسف حتي، **الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة**. في: جميل مطر وعلي الدين هلال (محرران)، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٦)، ص ٣٦٣-٣٦٣.

(٣٣) ليلى عاشور، سالي موفق عبدالحميد، تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجاً، **مرجع سبق ذكره**، ص٤١.